العرب
السبت 2019/11/09
السنة 42 العدد 11523



# معارضة زواج الليبية من أجنبي حماية لها أم تقييد لحقها في الاختيار

## القانون الليبي يغذي نظرة المجتمع للمرأة التي تتزوج من أجنبي

يغذي القانون الليبي نظرة المجتمع للمرأة التي تتزوج من أجنبي، حيث أنه يعتبر إقدامها على هذه الخطوة مسيئا للمجتمع وللقبيلة التي تعيش فيها، وتوصف المرأة الليبية التي تتزوج بأجنبي بأوصاف بشعة، كما يتم الطعن في شرفها وشرف أسرتها في بعض الأحيان، وقد يصل الأمر إلى حد الاعتداء عليها أو إجبار أسرتها على ضرورة مغادرة المكان الذي تقيم فيه، هذا بالإضافة إلى حرمان أبنائها من الجنسية، وفق ما أكده تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

عادات مكبلة للحريات الفردية

طرابلس - تواجه الليبيات المتزوجات من أجانب صعوبة بالغة في الحصول على الأوراق والمستندات الثبوتية لهن ولأبنائهن، لأن السلطات الليبية الرسمية ترفض التعامل مع أي ليبية تتزوج من أجنبي سواء في ما يخصها هي وزوجها أو حتى أبناءها، وذلك إذا تم الزواج دون موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية التي عادة ما تعقد هذا الأمر، استنادا إلى تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الانسان تحت عنوان "المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي زواج مضطهد، وأطفال بلا جنسية".

وقال عياد الشويهدي، مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمصراتة، تعليقا على نص المادة التي تطلب إذنا مسبقا للزواج من أجنبي أو أجنبية "إن الوزارة تواجه عدة إشكالات مع المواطنين والمواطنات الليبيات الراغبين والراغبات بالزواج من أجانب، كون هذه الشروط تتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية التي تعتبر أساسا لمعظم التشريعات في ليبيا، والتي تقتضي في أي زوج يتقدم لخطبة امرأة ضرورة توفر عاملين رئيسيين هما: الخلق والدين دون أي اعتبار للجنسية".

> الليبيات المتزوجات من أجانب يواجهن صعوبة بالغة في الحصول على الأوراق والمستندات الثبوتية لهن ولأبنائهن

وعلل الشويهدي تقييد حرية المرأة في الزواج بحماية المرأة الليبية وصون النسيج الاجتماعي الليبي، حيث قال إن بعض من تقدموا للزواج من ليبيات كانوا لا يملكون أوراقا ثبوتية ودخلوا ليبيا بطريقة غير شرعية، وبعضهم الآخر مطالوبون للعدالة في بلدانهم،

ولفت إلى أن القيود الواردة في القانون رقم 15 لسنة 1984، هدفها التثبت والتيقن من الشخص الراغب في الزواج، نظرا لوجود حالات تم فيها التقدم للزواج من ليبية في غضون أسبوع فقط من دخول الشخص إلى ليبيا.

ويرى وسام سليمان الصغير، وهو محام ليبي يعمل في مسائل الزواج والطلاق، أن الإجراءات المنصوص عليها في القانون غير مقبولة، حيث لا يوجد أساس قانوني واضح لتقييد حرية المرأة في الزواج من أجانب، خاصة وأن الكثير من الليبيات تزوجن من أجانب حتى دون موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية، وكان زواجهن ناجحا.

وأضاف "فكرة حماية المرأة الليبية ووضع قيود على الزواج من أجنبي غير دقيقة. هناك العديد من الليبيات تزوجن من ليبيين ويتعرضن للاعتداء والضرب، أو تخلى عنهن أزواجهن بالهروب خارج البلاد، ولم تفعل الدولة لهن شيئا".

وأشار تقرير المرصد إلى أن الوضع القانوني الذي تعيشه المرأة في ليبيا، وحرمان أولادها من اكتساب الجنسية إلا في أضيق نطاق وبعد أن يبلغوا سن الرشد، فضلا عن حرمان زوجها من الجنسية، واشتراط إذن وزارة الشؤون الاجتماعية لإتمام هذا الزواج من الأساس، أورث زيادة في ميل المجتمع الليبي نحو رفض زواج المرأة الليبية من أجنبي، وعزز النزعة القبلية التي تميل إلى محاربة من تفعل ذلك، بل وغلفت هذا الرفض المجتمعي بإطار قانوني ما عززه في الواقع.

وتضمن التقرير بعض التجارب لليبيات تزوجن من أجانب والصعوبات التي اعترضتهن، حيث قالت "أ. س" (29 عاما)، وهي من مدينة "الزاوية" غرب العاصمة الليبية طرابلس، إنها تزوجت من باسم (27 عاما)، وهو سوري الجنسية مقيم في ليبيا منذ ما يزيد عن 11 عاما حيث يعمل مهندسا بإحدى الشركات الخاصة. وأضافت "تزوجنا مطلع العام 2014، بعد أن تقدم لخطبتي، ولكني جوبهت برفض أهلي دون سبب مقنع، سوى أنه أجنبي وليس من ديارنا، وبعد محاولات عديدة لإقناع أهلي بالزواج منه لم يتغير شيء، فقررنا الزواج دون موافقتهم".

وأوضحت أنها انتقلت وزوجها للعيش بمنطقة "جنزور" الواقعة غرب العاصمة الليبية طرابلس، ورزقا بعد ذلك بطفلين، مبينة أن حياتهما في البداية كانت مستقرة بالرغم من صعوبة العيش بمفردها بمعزل عن الأهل والأقارب. إلا أن مطلع العام 2017 خبأ لها ما لم يكن بالحسبان، حيث تقول "في مطلع ذلك العام، تهجم علي اثنان من أشقائي في منزلي، بعدما عرفا موقع المنزل، وطعناني بآلة حادة في بطني، وضربا زوجي ضربا مبرحا، ثم قاما بإطلاق الرصاص على كلتا قدميه، وهداه بالقتل إذا لم يطلقني".

وأفادت بأنها وزوجها لم يستطيعا تقديم شكوى لمركز الشرطة بسبب خوفهما على حياتهما، والأهم من ذلك أن عقد زواجهما غير موثق بالسجل المدني لعدم حصولهما على الموافقة من وزارة الشؤون الاجتماعية، بما يعني أن كافة الدوائر لا تعترف بهما كزوجين.

أما "ع.ت" (35 عاما)، وهي ليبية تقطن بمدينة "مصراتة"، فتزوجت في عام 2014 من خالد (32 عاما)، وهو مصري الجنسية، وذلك بعد أن التقت به بالقرب من مكان عملها، حيث تعمل مدرسة، فيما كان زوجها يعمل في الحدادة.

وبالرغم من أن زواجهما تم بموافقة أسرتها، إلا أنها فقدت عملها في المدرسة التي كانت تعمل بها، بعد أن قام مدير المدرسة بفصلها بحجة عدم التزامها بالعودة إلى العمل بعد الزواج مباشرة، فيما تبين أن فصلها تم بضغط من أعضاء هيئة التدريس الذين اعتبروا أن الزواج من أجنبي عار على القبيلة والمنطقة، بحسب ما أخبرها بعض المدرسين. وأضافت أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل تجاوزه بترك زوجها لمحل الحدادة الذي كان يعمل فيه، حيث أعلمه مالك المحل بتعرضه للتهديد بالقتل وبضرب المحل بالقذائف إذا لم ينه عقد الإيجار معه.

ولفت التقرير إلى أنه لا يمكن إنكار تأثير القبيلة على مسألة منح الجنسية لأبناء الليبية المتزوجة من أجنبي حيث تعتبر المرأة التي تتزوج من خارج القبيلة وكأنها انسلخت عنها لتنتمي إلى القبيلة التي تزوجت منها، وبالتالي يتم إنكار حقها في الميراث، خشية تملك زوجها "الغريب" لأراضي ومزارع العائلة أو القبيلة.

وأشار إلى أن الأمر من أساسه ثقافي واجتماعي، أكثر من كونه سياسيا أو قانونيا، حيث أن أغلبية الليبيين يثقون في المعارف الشخصية في ما يخص الزواج، وهم بالمقابل لا يثقون غالبا في من يعتنق دينا آخرا أو يتحدث لغة أخرى أو في من يقابلونه لأول مرة أو من ينتمون إلى جنسيات أخرى.

ودعا المرصد السلطات الليبية إلى ضرورة تعديل قانون الزواج من غير الليبيين والليبيات رقم 15 لسنة 1984، بما يكفل حق المرأة الليبية وحريتها في اختيار شريك حياتها وبما يتماشى مع المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل ليبيا، ويمكن أخذ الاعتبارات التي تتحدث عنها الجهات الليبية الرسمية بعين الاعتبار عبر وضع شروط للأجنبي الراغب في الزواج من ليبية، كالإقامة مدة معينة في ليبيا دون انقطاع، وذلك لتبديد مخاوف داعمي منع الليبيات من الزواج من غير الليبي، أو إحالة الأمر إلى جهة رقابية في ما يخص تزوير أي مستندات والتدقيق في الوثائق والأشخاص تحسبا لوجود مطلوبين للعدالة، دون أن يكون إذن أو رفض وزارة الشؤون الاجتماعية مفتوحا وغير مقيد بشروط محددة وغير تعسفية.

كما دعا إلى العمل على تعديل قانون الجنسية رقم 24 لسنة 2010، بما يمكن أبناء الليبية المتزوجة من أجنبي من حقهم في الجنسية، وورورة تسوية الأوضاع القانونية لأي ليبية متزوجة من أجنبي والعمل على حصول أبنائها على حقوقهم كاملة.

كما اعتبر المرصد أن مسودة الدستور التوافقية الصادرة عن الهيئة الليبية المنتخبة 2017 غير كافية، حيث لم تشر نهائيا إلى مسألة تنظيم الجنسية باستثناء ما ورد في المادة الـ10 التي أشارت إلى "تنظم أحكام الجنسية الليبية وكيفية اكتسابها وسحبها بقانون، تراعى فيه اعتبارات المصلحة الوطنية والمحافظة على التركيبة السكانية وسهولة الاندماج في المجتمع الليبي. ولا يجوز إسقاط الجنسية الليبية لأي سبب".

وفرضت الحكومة المؤقتة في ليبيا في شهر مارس الماضي رسوما على عقود زواج الليبيين من أجانب مما أثار جدلا واسعا، مبررة إقدامها على هذه الخطوة بدعم صندوق الزواج لمساعدة الليبيين من ضعاف الحال على الزواج وتكوين أسرة، وحماية النسيج الاجتماعي والهوية الليبية بعد ارتفاع نسبة زواج الأجانب من الليبيات خاصة الأفارقة.

## سوري أصم يتأقلم مع إعاقته ويُعلّم تصميم الأزياء

دمشق - عاش طفولة صعبة مع إعاقته كأصم وأبكم وتعرضه لتنمر زملائه الصغار في المدرسة، أصبح مصمم الأزياء السوري حسن خازم يمتلك عملا يعشقه مع القماش والمجسمات والرسوم.

وبدأ شغف خازم، الذي ولد أصم وأبكم لوالدين بهما ذات الإعاقة، بالأزياء مع أول رسم له وعمره خمس سنوات، وهو اليوم يعمل معلما لتصميم الأزياء في معهد متخصص في هذا المجال.

وقال حسن خازم "لم أكن ألعب كثيرا مع الأطفال الأصحاء في المدرسة ويكاد يكون التواصل معهم منعدما فقط في بعض الأشياء البسيطة لأنهم لم يتقبلوا اختلافي، إلا أنني بعد ذهابي إلى مدرسة الصم صرت ألعب وأرسم مع رفاقي الذين يشبهونني، كنا سعداء كثيرا وكنا نتواصل بلغة الإشارة أساسا وهي لغتنا المشتركة والوحيدة".

وقضى خازم بعض الوقت يدرس في كلية الفنون الجميلة بإحدى الجامعات السورية، لكن صعوبة التواصل مع أساتذته دفعته إلى الانتقال لمعهد تصميم خاص درس فيه لمدة عامين.

والآن يستخدم الشاب (21 عاما) لغة الإشارة في تعليم تصميم الأزياء لطلاب في مدرسة للتصميم بدمشق، كما يقضي بعض الوقت في تصميم إبداعاته الخاصة. وأضاف خازم "كنت خائفا في بداية الأمر لأني سأدرس لأول مرة طلابا يسمعون، وفي البداية جربت التواصل مع طالبة واحدة، ووجدتها تفهمني وتتلقى ببساطة ما أقدمه من دروس وما أفسره ببساطة، وعادت بي الذاكرة على إلى المعهد حيث كان رفاقي الأصحاء يفهمونني ويتواصلون معي، إذا تعذر علينا التواصل كنا نستخدم الكتابة لتوضيح الأشياء الصعبة علينا، وشيئا فشيئا وجدت جميع الطلاب يحضرون الدروس التي أقدمها، وأتحدث إليهم وهم يفهمون كل ما أقدمه".

ويحلم خازم بأن يعمل مع المصمم اللبناني الشهير إيلي صعب، كما أنه يأمل في أن يتمكن من مساعدة المزيد من الطلاب الصم والبكم في تحقيق طموحهم بعالم الأزياء. ومن هذا المنطلق يركز جهده لبدء مشروع من شأنه أن يوفر ملابس للأيتام في سوريا.

وقال خازم موضحا "يتمثل حلمي ومشروعي المستقبلي في أن أكون مديرا لمشروع خاص، أعلم الفتيات والشبان الصم حياكة التنانير والجاكيتات، ثم أعمل أنا برفقة الناجحين والمميزين منهم على دعم فئة الأيتام حتى نحقق حلم دعم مجتمع الصم والبكم للأيتام وفاقدي السند بالثياب".

وفي ما يتعلق بتعامله مع طلابه، الذين يسمعون، تقول طالبة لخازم تدعى رانيا "كنت أعتقد أنني لن أتمكن من فهم ما يقدمه من دروس، إلا أن معاملته وطريقة تواصله معنا كانت جيدة جدا، وإذا لم نستطع فهمه كان يكتب لنا تصميماته وإيضاحاته هو شخص ممتاز ورائع".

# لست أنا!

يمينة حمدي
صحافية تونسية
مقيمة في لندن

إذا تسنى لنا القيام بعملية إحصاء بسيطة داخل مجموعة من الأسر أو في مجالات العمل وعالم السياسة أو حتى في الشارع والفضاءات العامة، فسوف نكتشف لعبة جديدة أصبحت شائعة جدا، بل وتحلو للجميع، وهي لعبة إلقاء اللوم على الآخرين وعلى ظروف الحياة من أجل التهرب من المسؤولية ومغالطة النفس واتهام الآخرين، حيال مسألة قول الحقيقة من عدمه.

يقول الدكتور ترافيس برادبيري، مؤلف كتاب "الذكاء العاطفي"، "في اللحظة التي تبدأ فيها بتوجيه الاتهامات للآخرين، هي نفسها اللحظة التي يبدأ فيها الناس في اعتبارك شخصا لا يتحمل مسؤولية أفعاله".

معظم الناس اليوم يتهربون من مسؤولياتهم، وينزعون إلى تعليق أخطائهم على من حولهم، وقد يبحثون عن مبررات واهية لإثبات صحة أخطائهم، والكثيرون يتقنون تمثيل هذا الدور بشكل جيد، سواء كانوا أصدقاء أو زملاء في العمل أو أشقاء أو أزواجا، وأسوأ هذه النماذج نجدها في أروقة السياسة.

لا يوجد أسهل من إلقاء اللوم على الآخرين رغم أن الخبراء يقولون إنه لمن الجُبن عدم تحمل المسؤولية أو اختلاق الحجج والذرائع وإلقاء اللوم على الآخرين أو على القدر أو ظروف الحياة، للتهرب من الواجب.

هذا التوجه قد يبدو بغيضا، ومن شأنه أن يؤثر سلبا على العلاقات على الصعيدين الشخصي والمهني، وعلى الرغم من ذلك قد يجده البعض أسلوبا فعالا للتغطية على أخطائهم والحفاظ على صورتهم ومكانتهم في أعين غيرهم.

يقول الكاتب المسرحي الأيرلندي الساخر جورج برنارد شو "الناس دائما يلومون ظروفهم على ما هم عليه. أنا لا أؤمن بالظروف، الأشخاص الذين يتقدمون في هذا العالم هم الأشخاص الذين يستيقظون ويبحثون عن الظروف التي يريدونها".

مقولة برنارد شو ذكرتني بزميلة سابقة عملت معها في إحدى الصحف التونسية، لم تكن تملك أبجديات العمل الصحافي، إلا أن ظروف الحياة قذفتها بطريقة ما إلى هذا المجال، ولكنها لم تستطع أن تجتهد وتثبت حرفيتها فيه، بل على العكس كانت شديدة التذمر من ظروف العمل والحياة ومن الزملاء، وتصغر أخطاءها وتعظم أخطاء غيرها، وتجد لكل صعوبة تعترضها مبررا جاهزا في مخيلتها، من دون أن تحاول البحث عن العيب في داخلها.

كانت تلك الزميلة تبحث دائما عن مبررات للتهرب من المهام المطلوبة منها، لكن الأسوأ أنها تغلف تقصيرها بأكاذيب أكثر قبحا من إخلالها بمسؤوليتها، فلطالما افترت على زملاء العمل وادعت أنهم يعيقون تقدمها بسبب وشاياتهم لرئيس التحرير، فانتهى بها الأمر إلى التسريح من العمل بعد أن سقطت أقنعتها وعرفها الجميع على حقيقتها.

لا توجد عصا سحرية تصنع النجاح في الحياة وتمنح الناس كل ما يريدون على طبق من ذهب، فرغم وجود الكثير من النوابغ، والموهوبون كذلك ليسوا قلة، فإن ما هو نادر فعلا وجود أشخاص يعترفون بإخفاقاتهم ويتحملون مسؤولياتهم، وينظرون إلى من حولهم من منظور أكبر، وليس من خلف كراسي مكاتبهم.

اللجوء إلى الأعذار الحقيقية وبقدر معقول لا يشكّل دائما أمرا ضارا، فالإنسان بطبعه خطاء، لكن المشكلة تكمن في أن ذلك قد تحول لدى الكثيرين إلى ممارسة يومية.

وبشكل الساسة في المجتمعات العربية اليوم نماذج سيئة، في اختلاق الأعذار الكاذبة والمُدمرة والشعوب هي التي تتجرع نتائج دفعهم ضريبة الكلام المجرد.

مواجهة الأمور بشجاعة ليست بالأمر اليسير على القادة والسياسيين العرب، رغم أن ذلك يكشف عن مدى عظمة القائد، فـ"القائد الجيد لا يخطط ثم يحاول عبثا تغيير الظروف، بل عليه أن يجعل خططه تتوافق وتنسجم مع الظروف"، كما قال الجنرال العسكري الأميركي جورج باتون.

إذن يبقى السؤال؛ هل يجعلنا إلقاء اللوم على غيرنا أفضل في عيون من حولنا؟ الإجابة هي على الأرجح لا.

جمال

## الأحجار الكريمة مفتاح جمال بشرتك

تعد الأحجار الكريمة مفتاح صحة وجمال البشرة؛ حيث إنها تمنح البشرة مظهرا نقيا ونضرا وملمسا ناعما يشع شبابا وحيوية.

وأوضحت مجلة "إن ستايل" الألمانية أن مستحضرات العناية بالبشرة تعتمد حاليا على الأحجار الكريمة لفوائدها الجمالية الجمّة؛ حيث يعمل حجر اليشم على تنظيف مسام البشرة بشكل عميق ويساعد على تجددها وتقويتها.

وأضافت المجلة المعنية بالموضة والجمال أن الياقوت الأحمر يعمل على تنشيط الخلايا ويُعيد للبشرة حيويتها، ما يجعله مثاليا للبشرة المتقدمة في العمر، في حين يعمل الياقوت الأزرق على تنشيط الخلايا وتعزيز عملية طرد السموم "الديتوكس".